قضية اليوم

كهرباء لبنان تقلّص الإنتاج احتياطياً
لا عتمة ولا استقرار

لبنان ليس ذاهباً إلى العتمة، بسبب عاملين: الاتفاق مع العراق على الحصول على 500 ألف طن من الفيول، ونجاح مناقصات «Spot cargo» في تأمين حاجة معامل الإنتاج من هذه المادة. لكن ذلك لا يعني أن الاستقرار في الإمدادات سيكون مضموناً. أولاً لأن ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يجعل سلفة كهرباء لبنان غير كافية، وثانياً لأن الاستقرار يحتاج إلى عقد طويل الأمد وإلى تأمين مصرف لبنان حاجة القطاع من الدولارات

إيلي الفرزلي

طمأن وزير الطاقة ريمون غجر إلى أن «لبنان ليس ذاهباً إلى العتمة». لكن هذا التفاؤل لم يمنع مؤسسة كهرباء لبنان من القيام بإجراءات احتياطية تضمن عدم الدخول فعلاً في العتمة. تقول مصادر معنية إن مخزون الفيول يكفي، بالطاقة الكاملة للمعامل، حتى العشرين من شباط، وبالتالي إذا لم تتأمن هذه المادة قبل ذلك التاريخ فإن التغذية ستنخفض بشكل كبير. عملياً، كل المعامل الأساسية قلصت إنتاجها، بما أوصل إجمالي الإنتاج حالياً إلى 1200 ميغاواط بدلاً من 1600 ميغاواط. وهذا يقود إلى زيادة التقنين في بيروت وخارجها ثلاث ساعات. «الإنتاج المتحفّظ» مفهوم بالنسبة إلى المصادر، على اعتبار أن تراجع التغذية قليلاً أضمن من

> **شركة يونانية تفوز بأول مناقصة spot cargo لتأمين فيول Grade B**
>
> **مناقصات «الفيول أويل» تحققت وفرا بقيمة مليوني دولار شهرياً**

الوصول إلى انقطاع تام. ولذلك، كانت البواخر التركية قد أطفأت ربع مولداتها، بما أدى إلى تراجع إنتاجها نحو 100 ميغاواط، وكذلك قُلصت ساعات الإنتاج في معمل دير عمار، ريثما تصل شحنة «الغاز أويل» من الكويت في 22 شباط، فيما حافظ معمل الزهراني على طاقته الإنتاجية. وبالرغم من انخفاظ إنتاج معملي الزوق والجية الجديدين نحو 50 في المئة، إلا أن السبب لم يكن التوفير في الفيول، بل حاجتهما إلى قطع غيار وزيوت لم يتم تأمينها بانتظار فتح اعتمادات بالدولار.

مع ذلك، فقد طلبت كهرباء لبنان من البواخر التركية، أمس، إضافة توربين جديد إلى الشبكة، بما أوحى أنها صارت أكثر اطمئناناً إلى عملية تأمين الفيول. وهذا يعود إلى عدة عوامل، أبرزها موافقة العراق رسمياً على تزويد لبنان بـ500 ألف طن من الفيول. وبالرغم من أن الملف صار على سكة التنفيذ، إلا أن وزير الطاقة ريمون غجر أبلغ «الأخبار» أن تفاصيل العقد لم تنجز بعد، وهي قيد التفاوض مع الجانب العراقي، بمعنى أنه لم يتم تحديد السعر، ولا طريقة التسليم ولا كيفية استبدال الفيول الأسود بالفيول الذي يناسب المعامل اللبنانية. لكن غجر أكد أن هذه الأمور لن تأخذ وقتاً، بعد أن تحقق الأساس، أي موافقة مجلس الوزراء العراقي.

إذا كان الاتفاق مع العراق سيضمن حصول لبنان على ربع حاجته من الفيول أويل بفئتيه (تحتاج المعامل إلى مليون طن من الفيول grade B ومليون طن من الفيول grade A)، فإن المطلوب البحث عن تأمين الكمية الباقية. وإلى حين اتفاق وزارة الطاقة مع إدارة المناقصات على الشروط التي تسمح بإطلاق المناقصة، وبعد أن أقفل ملف التعاون مع سوناطراك نهائياً (من دون أن يتضح المسار القضائي)، لم يبق سوى اللجوء إلى عقود Spot cargo. وهذا خيار لم يكن قد جُرّب قبلاً، إلا في إطار تأمين منشآت النفط لمادتي المازوت والبنزين بأسعار تنافسية. وإذا كانت وزارة الطاقة توقعت أن تجد في الأسواق الفيول المخصص لمعملي الزوق والجية القديمين (Grade A)، فإنه كان يُخشى عدم التمكّن من إيجاد الفيول المخصص للبواخر التركية ومعملي الزوق والجية الجديدين (Grade B) بسبب مواصفاته المرتفعة. لكن أمس تبيّن أن هذه الخشية لم تكن في محلها. فبعد أن كانت مديرية النفط أطلقت في 26 كانون الثاني مناقصة للحصول على 35 ألف طن من هذا النوع من الفيول، أقفل باب التقديم أمس، وتبين وجود عرضين، كان الفائز بينهما عرض شركة ELINOIL اليونانية، التي يفترض أن تسلم الشحنة ما بين 17 و22 شباط الحالي. هذا النجاح طمأن وزارة الطاقة إلى إمكان تأمين الاستقرار في إمدادات الفيول إلى المعامل، إلى حين توقيع عقد طويل الأمد، علماً بأن مديرية النفط سبق أن أطلقت، في 14 كانون الثاني الماضي، مناقصة لشراء 70 ألف طن فيول Grade A. ومع إقفال باب التقدم في 21 من الشهر نفسه، كانت ثلاث شركات قد قدمت ملفاتها: شركة «ليتاسكو» الذراع التسويقية لشركة «لوك اويل» الروسية، وشركة ELINOIL وشركة ZRenergie اللبنانية (آل رحمة)، إلا أن الأخيرة هي التي فازت بالمناقصة، بعد انسحاب «ليتاسكو»، ويفترض أن تصل الشحنة الأولى قبل 15 شباط.

(هيثم الموسوي)

أما بشأن مادة الغاز أويل، فلا تزال تؤمن من خلال العقد الموقع مع شركة النفط الكويتية، التي يفترض أن تستمر في تأمين هذه المادة حتى نهاية شهر آذار، على أن يتم بعدها ضم هذا النوع من الفيول إلى مناقصات السبوت كارغو، علماً بأن لا قلق لدى الوزارة بشأن تأمين هذا النوع، نظراً إلى وفرته في الأسواق.

وهذا النجاح في الحصول على الفيول عبر المناقصات الفورية انعكس أيضاً وفراً مادياً لمؤسسة كهرباء لبنان، وبالتالي للخزينة العامة، حيث يتم الحصول على عروض بأسعار تنافسية. وعلى سبيل المثال، فإن عرض ZRenergie تضمن «بريميوم» (كلفة شحن وتأمين وأرباح...) بقيمة 22,2 دولاراً للطن، في حين كان هذا «البريميوم» يقارب 30 دولاراً للطن في العقد الموقع مع سوناطراك. وهو أمر لفت إليه وزير الطاقة بعد زيارته رئيس الجمهورية، حيث أعلن أن كل شحنة «سبوت كارجو» تؤمن وفراً على الخزينة يصل إلى 500 ألف دولار، ما يعني توفير مليوني دولار شهرياً.

بحسب مصادر «كهرباء لبنان»، فإن الثبات في تزويد المؤسسة بالفيول لن يكون كافياً لرفع الإنتاج إلى مستوياته العليا. فهي تضع في الحسبان أيضاً الأسعار العالمية للنفط، وإمكانية أن لا تكفي السلفة المخصصة للمؤسسة لتأمين حاجتها من الفيول.

في موازنة 2020، سبق أن خُصص مبلغ ألف و500 مليار ليرة لهذه الغاية (تجددت بفعل القاعدة الاثني عشرية، كما تضمن مشروع موازنة 2021 المبلغ نفسه)، ونظراً إلى انهيار أسعار النفط إلى ما دون عشرين دولاراً للبرميل، فقد فاض هذا المبلغ عن حاجة المؤسسة. ولذلك، هي لا تزال تنفق منه لتأمين حاجتها من الفيول، حتى بعد انتهاء الشهر الأول من العام الجديد. لكن وصول أسعار النفط إلى 58 دولاراً للبرميل، جعل المؤسسة تقلق مجدداً. بحسب دراساتها، فإن مبلغ المليار دولار، في حال استمر مصرف لبنان في فتح الاعتمادات الدولارية للمؤسسة، يمكن أن يكفي حاجتها إذا وصل سعر النفط إلى 45 دولاراً للبرميل. والعجز يمكن أن يصيبها إذا زاد عن هذا الحد، وهو ما يتوقع أن يحصل إذا ما استمرت هذه الأسعار في الارتفاع، ما ستتعامل معه المؤسسة من خلال الاستمرار في تقنين الإنتاج.

كورونا

استعدادات لإنهاء الإقفال على وقع ارتفاع عدد الضحايا
نسبة الوفيات ضعف المعدل العالمي «المقبول»

تستعد اللجنة الوزارية لكورونا لاتخاذ القرار القاضي بإنهاء القفال العام أو الاستمرار فيه، على وقع عدّاد وفيات سجل أمس 89 إصابة دفعة واحدة. القرار ليس سهلاً، على ما تقول الجهات العلمية، خصوصاً أن لبنان غير مهيّأ صحياً لقرار العودة، ولا هو مهيّأ اقتصادياً لمواصلة الإقفال

رأجانا حمية

بين اليوم والغد، يصدر القرار النهائي عن اللجنة الوزارية لكورونا بشأن مصير الإقفال العام وسط انقسام «اللجان» والنقابات الطبية والعلمية بين خيارين «أحلاهما مرّ»، على ما يقول الدكتور جاك مخباط، عضو اللجنة العلمية لمكافحة كورونا. الخيار الأول الإبقاء على الإقفال مع ما يعنيه ذلك من تداعيات اقتصادية، والثاني فتح البلاد مع ما يعنيه ذلك من تداعيات صحية. فأي الخيارين ستتخذ اللجنة، وهل تحتمل - نيابة عن الجميع - فتح البلاد في ظل وصول عدد الوفيات إلى مستويات قياسية للمرة الأولى منذ بدء انتشار الفيروس؟

أي قرار يفترض أن يأخذ في الاعتبار «التوازن بين المعطيين الاقتصادي والصحي»، بحسب رئيس لجنة الصحة النيابية، عاصم عراجي، الذي يميل إلى استمرار الإقفال لأسبوع أو أسبوعين، خصوصاً في ظل «سلبية المؤشرات الأساسية التي تقول إننا لا نزال في مرحلة الخطر»، مع وصول العدد الإجمالي للضحايا إلى 3315. ولئن كانت أعداد الإصابات سجّلت تراجعاً، إلا أن «ذلك لا يعني أن البلاد مهيّأة صحياً»، خصوصاً مع تجاوز نسبة الوفيات بالفيروس عتبة الـ1%، فيما المعدلات العالمية «المقبولة» لا ينبغي أن تتجاوز 0,5%، وهو ما اعتبره رئيس اللجنة العلمية لمكافحة كورونا، الدكتور عبد الرحمن البزري، «رقماً غير مريح ونحتاج إلى دراسته أكثر». والأمر نفسه عبّر عنه المدير

> **سلبية المؤشرات الأساسية تؤكد اننا لا نزال في مرحلة الخطر**

العام لمستشفى بيروت الحكومي، الدكتور فراس الأبيض، معتبراً أن الأرقام الأخيرة كانت «مخيّبة للآمال»، ولافتاً إلى أن «لبنان سجل الشهر الماضي عدد وفيات يعادل تقريباً العدد الإجمالي للوفيات المسجل العام الماضي، وهذا ثمن باهظ ندفعه عندما يستفحل الوباء إذا تم اتخاذ خيارات خاطئة».

أما معيار الخطر الإضافي، فيتعلق بمؤشر إيجابية الفحوص التي بلغت في الأيام الـ14 الماضية 22%، ووصلت الأحد الماضي إلى 48%. وثمة معيار ثالث يتعلق بنسبة الدخول إلى غرف العناية الفائقة، والتي تشهد تصاعداً. أما المعيار الرابع، فيتعلق بفشل العودة التدريجية إلى الفتح في الإقفالات السابقة التي كانت تنتهي دائماً بفتح البلد دفعة واحدة.

لكل هذه الأسباب، قد يكون الأفضل تمديد الإقفال، وإن كان المعارضون لقرار الفتح يقرنون ذلك «بإعطاء مساعدات للناس كي تحمل هذا الأمر». صحياً، بحسب مخباط، «لا سبب لفتح البلاد (...) والوضع صحياً يعني أن نقفل وما نخلي حدا من الناس يتحرك». لكن، في ظل الأزمة التي تعني أن كل يوم تسكير هو حرمان للناس من لقمة عيشهم، فإن «القرار ليس سهلاً في الوقت الحاضر، لذلك يُفترض أن يكون النقاش حول المعطيين الاقتصادي والصحي». وهذا يستتبع طرح العديد من الأسئلة: «هل نستطيع إقفال البلاد بطريقة صحيحة؟ وهل نحن قادرون على ضبط الوضع في حال الفتح؟ وهل يمكن اتخاذ القرار الفتح بطريقة منظمة؟». أسئلة لا يملك أحد إجابات عنها.

(هيثم الموسوي)

مرحلة التمنيع المجتمعي

مع دخول أول دفعة من اللقاحات، يفترض أن يبدأ لبنان في الأيام المقبلة «مرحلة التمنيع المجتمعي»، كما يصفها رئيس اللجنة العلمية لمكافحة كورونا عبد الرحمن البزري، موضحاً «أننا سنحاول تلقيح أكبر عدد ممكن من اللبنانيين». وشدّد على أن «التمنيع واللقاح هما أحد الحلول الرئيسية المتاحة للخروج من أزمة كورونا التي ستكون كارثية في حال استمر تفشي الفيروس في لبنان أو غيره».

وبعد وصول الدفعة الأول من لقاح «فايزر»، يفترض وصول لقاح «استرازينيكا». أما اللقاح الروسي «فسنبدي رأينا فيه الجمعة المقبل (...) لأننا نصرّ على إدخال اللقاح الذي أثبت جدواه وسلامته من خلال دراسات علمية مدروسة، لا من خلال أخبار متواترة».

تقرير

روابط القطاع العام توافق على إعادة النظر بنظام التقاعد

فاتن الحاج

نجح وزير المال غازي وزنة في امتصاص تحرك روابط المعلمين والموظفين في القطاع العام بتقديم وعود يُنتظر أن تترجم في نصوص مواد موازنة 2021. وكان المكتب الإعلامي للوزير قد وزع بياناً مقتضباً اكتفى فيه بالقول إنه جرى تعديل بعض المواد وفقاً لملاحظات تم الاتفاق عليها من دون ذكر ما هي هذه المواد.

بعد الوعد بإلغاء المادة 105، حافظ أساتذة التعليم الثانوي الرسمي وموظفو الفئة الثالثة على الدرجة الأولى في الاستشفاء. لكن الروابط لم تمنع ضرب نظام التقاعد بشطب المادة 102 المتعلقة بتوحيد التقديمات الاجتماعية لكل الأسلاك الوظيفية في القطاع العام، والتي هي في الواقع استعادة لنص المادتين 31 و33 من قانون سلسلة الرتب والرواتب 2017/46 المتعلقتين بهذا العنوان.

ما جرى في اجتماع الوزارة أمس هو الاتفاق على دمج المادتين 93 و102، أي إلغاء التوحيد على سقف تعاونية الموظفين من دون تحديد سقف آخر. لكن بات هناك اقتناع لدى المعلمين والموظفين بأنه لن يجري اعتماد السقف العالي (منح وتقديمات صندوق تعاضد الأساتذة في الجامعة اللبنانية) بل السقف الأدنى (الضمان الاجتماعي). وهذا يعني، بحسب رئيس الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة يوسف ضاهر، أنهم «ضربوا بمادة وحيدة منح أساتذة الجامعة وصندوق التعاضد، وهما السببان الأساسيان في الإضراب. ويحاولون إرضاءنا بعدم وضع سقف التعاونية، لكنها حيلة لن تنطلي على أحد».

ووفق ضاهر، فإن إبقاء جملة «الباقي بدون تعديل»، في المادة 98، هو لمصلحة الجامعة بحيث ستبقى مدة الـ 15 سنة خدمة للحق بالمعاش التقاعدي كما في السابق. أما المادة 99 التي تتكلم عن منع التقاعد المسبق أو السماح به مع إلغاء المعاش التقاعدي فبقيت نفسها. هذه المادة مرتبطة، بحسب القيادي في التيار النقابي المستقل جورج سعادة، بتوحيد التقديمات الاجتماعية، باعتبار أن تعويض الصرف في القطاع العام يختلف عن تعويض الصرف في الضمان الاجتماعي. وإذا ما توحدت العطاءات عند السقوف الدنيا فسيخسر الموظف نحو نصف تعويضه.

لم يطل التعديل المادة 103 حول إلغاء التعويض العائلي والمادة 107 التي تعطي 40 في المئة من المعاش التقاعدي فقط للورثة. وهذا، بحسب ضاهر، «إجحاف تاريخي ليس من السهل القبول به».

> **البطاقة التموينية ليست بديلاً من سلسلة رواتب جديدة تستعيد ما سلب من الحقوق**

ومن التعديلات تأجيل المشكلة بالنسبة إلى المادة 106 المتعلقة بحرمان الموظف الجديد القادم إلى الوظيفة العامة من المعاش التقاعدي بعد إقرار الموازنة، ومعاملته مُعاملة المنتسبين إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، عبر استثناء المتعاقدين في التعليم الرسمي والمتفرغين في الجامعة اللبنانية، لكن على المدى القريب، لن يحصل المتعاقدون الجدد الذين قد يتفرغون في الجامعة، وموظفو القطاع العام الجدد، على معاش تقاعدي ولا على صندوق تعاضد أو تعاونية. وسيكونون «مربوطين» بنظام شيخوخة لا أحد يعرف عنه شيئاً. كما لم يثر المتحاورون الخفض الذي لحق بموازنة الجامعة اللبنانية ولم يأتوا على سيرة تصحيح الأجور. وبالتالي فإن «ما جرى هو الحد قليلاً من الخسائر فحسب» كما قال ضاهر.

التيار النقابي المستقل، بحسب سعادة، يحمّل روابط هيئة التنسيق النقابية مسؤولية عدم حماية حقوق الأساتذة والموظفين وما سيصيبهم من «جرائم» اقتصادية وصحية واجتماعية. وشدّد على أنه «لا يمكن القبول ببطاقة الإعاشة (في إشارة إلى تلقي الروابط وعداً بحصول موظفي القطاع العام على الإعانة التي ستقدمها للأسر الأكثر فقراً وتوازي مليوناً و300 ألف ليرة) بدلاً من تصحيح رواتب تدنّت قيمتها بنسبة 85 في المئة». ودعا إلى تنفيذ «الوسيلة التصعيدية الناجعة التي تسقط المواد المشوهة في الموازنة وتضرب دولة الرعاية الاجتماعية».

لقاء النقابيين الثانويين، من جهته، يستعد، كما قال النقابي حسن مظلوم، لـ«مرحلة مقبلة من المواجهة عبر تعليق الإضراب لفترة وجيزة يجري خلالها انتظار ترجمة التعديلات والسعي إلى توحيد جبهة المعارضة النقابية واستعادة القرار النقابي وصدّ موجات تدمير الحقوق والمكتسبات وانتزاع ما تمّ سلبه من القدرة الشرائية». وأدان اللقاء قبول رابطة أساتذة التعليم الثانوي بالبطاقة التموينية «بدلاً من الشروع بسلسلة رتب ورواتب جديدة تستعيد كل ما جرى سلبه».